



انقلاب الغابون حلقة من ضمن 8 انقلابات في غرب ووسط افريقيا في ظرف ثلاث سنوات:

هل يُنهي عصر النفوذ الفرنسي في وسط وغرب افريقيا؟

ضمن سلسلة الانقلابات التي تجتاح افريقيا، وفي دولة كانت تعدّ أحد الاستثناءات الافريقية التي لا يزخر تاريخها بظاهرة الانقلابات وهو ما جعلها مصدراً لـ «المفاجأة»، شهدت الغابون «الدولة النفطية الغنية بالمعادن» انقلاباً عسكرياً مفاجئاً بعد ساعات قليلة من إعلان لجنة الانتخابات فوز الرئيس السابق «علي بونغو» بفترة رئاسية ثالثة بعد عهدين سابقين استمرت كل واحدة منهما سبعة سنوات في دولة تحكمها عائلة «بونغو» منذ سنة 1967، وسط مزاعم بإمكانية تسليم الرئاسة من طرف «علي بونغو» لابنه «نور الدين» بعد فترة وجيزة.

وسط هذا المشهد قامت مجموعة من قادة الحرس الجمهوري بقيادة انقلاب عسكري أطاح بحكم تمتد جذوره العائلية لأكثر من نصف قرن (06 سنة).

بعد الإعلان عن الانقلاب وإحالة الرئيس السابق على التقاعد المصحوب بالإقامة الجبرية، فضلاً عن تهمة الخيانة العظمى التي تلاحق عائلته وأقربائه وأعضاء حكومته، في

د. عبد الرزاق غراف



مشهد متسارع الأحداث لم يكن بالإمكان استيعابه في بلد لم يكن له باع في ظاهرة الانقلابات، وهو ما انعكس على المواقف الإقليمية والدولية التي وجدت صعوبة في تفسير ما حدث وإمكانية التعامل مع الوضع، خاصة في ضوء الخطوات المتسارعة من طرف قادة الانقلاب الذين أعلنوا تعيين قائد الحرس الجمهوري الجنرال «بريس أوليغي نغيما» رئيساً للمرحلة الانتقالية، إلى جانب إلغاء نتائج الانتخابات الأخيرة وحل مؤسسات الدولة وإغلاق الحدود البرية والمجال الجوي وحظر التجوال ليلاً.

داخلياً

ورغم استتباب الأوضاع لصالح الرئيس وحاشيته بعد محاولة الانقلاب الفاشلة سنة ٢٠١٩ في استمرار للوضع الذي دام قرابة الستة عقود، إلا أن الحملة الانتخابية التي سبقت الانتخابات الأخيرة، والتي أبانت عن حالة تملل من طرف بعض أجنحة الحكم ضد سيطرة الرئيس وعائلته على الحكم، وحجم المصادقية التي أبانت عليها المعارضة الغابونية بقيادة «ألبرت أوندو أوسا» أمام الشعب الذي ينزج غالبته تحت خط الفقر رغم الموارد الضخمة التي تتمتع بها الدولة، إلا أن ذلك لم يمنع «علي بونغو» من الفوز بالانتخابات التي شككت المعارضة في مصداقيتها.

حملت هذه التطورات بعض الشكوك حول قدرة استمرار الرئيس في السيطرة على مفاصل الدولة، خاصة بعد تهديد المعارضة ومناشدتها للرئيس بضرورة تسليم السلطة دون إراقة دماء، وهو ما حمل في طياته إمكانية تحول مسار الأحداث على النحو الذي سارت إليه، وجعلت من سيناريو حدوث انقلاب عسكري أمراً وارداً في ظل تمسك الرئيس وحاشيته بالسلطة.

إقليمياً

الزخم المتنامي لموجة الانقلابات العسكرية في غرب ووسط أفريقيا وأخرها في النيجر، حيث يعدّ انقلاب «الغابون» ثامن انقلاب عسكري في أفريقيا في آخر ثلاث سنوات، ساهم بالغ المساهمة في توسع هذه الظاهرة حتى في دول لا تمتلك ذلك التاريخ المرتبط بظاهرة الانقلابات العسكرية والغابون إحداها، ومما زاد من توسع نموذج «المحاكاة» بين النخب العسكرية في هذه الدول والتي حملت على نفسها لواء التغيير هو عدم فعالية التهديدات

والإجراءات الإقليمية المضادة والقادمة من بعض التكتلات الإقليمية على غرار «الإيكواس» أو حتى القارية المتمثلة في «الاتحاد الأفريقي»، التي أصبحت استراتيجيتها الرامية لمحاربة وتقويض ظاهرة الانقلابات العسكرية بحاجة لمراجعة شاملة من ناحية الآليات المعتمدة في ضوء هذا العجز المطبق الذي أبانت عليه هذه الجهات في مواجهة هذه الظاهرة.

الغابون عضو في تكتل «الإيكواس» (المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا)، وهو تكتل يضم كل من: الغابون - الكامرون - أنغولا - بورندي - الكونغو - الكونغو الديمقراطية - أفريقيا الوسطى - غينيا الاستوائية - تشاد - ساوثومي)، وفي حالة مقارنة أولية مع دول الإيكواس يتضح لنا ذلك التفاوت النسبي في ثقل الدول المنتسبة للتكتلين، وهو ما انعكس على مستوى قوة كل طرف بحيث يتضح أن الأخير (الإيكواس) الذي تقوده نيجيريا أكثر قوة على جميع الأصعدة من نظيره «الإيكواس»، وهو ما يزيد من ضبابية الموقف المرتبط بإمكانية تحرك الإيكواس لواد انقلاب الغابون؟ خاصة في ضوء الإمكانيات العسكرية الضعيفة لمعظم دوله مقارنة بقوات «الإيكواس».

وليس من المحتمل أن يتكوّن تحالف داخل «الإيكواس» نفسه يضم الدول المناوئة للتواجد الفرنسي على غرار أفريقيا الوسطى والكونغو، وهو ما يزيد حتماً من صعوبة التعويل على هذا الخيار وفعالية التهديد به على غرار ما يحدث مع قوات الإيكواس في حالة انقلاب النيجر.

دولياً

رغم صعوبة تحديد طبيعة التوجهات الخارجية لقادة الانقلاب في «الغابون»، ولكن قياساً على حالة التبعية شبه المطلقة التي لطالما أبانت عنها الغابون تحت حكم أسرة «بونغو» لصالح فرنسا، فإن خيارات خارجية مناقضة لتوجهات الرئيس السابق ستكون حتماً في غير صالح فرنسا، التي من الواضح أن نفوذها في المنطقة يشهد آخر مراحل وجوده بعد زهاء القرن ونصف القرن وبالضبط منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥، بعد أن كانت الغابون مستعمرة برتغالية، وكانت موانئها على المحيط الأطلسي أحد أهم سواحل انطلاق تجارة الرقيق نحو العالم الجديد.

موقع الغابون الاستراتيجي في غرب وسط أفريقيا واحتياطاتها من البترول كرابع منتج للنفط في أفريقيا

جنوب الصحراء أهلتها لتكون ضمن «أوبك» فضلاً على المعادن، كلها عوامل ساهمت في استمرارية النفوذ الفرنسي الكولونيالي في هذه الدولة رغم استقلالها سنة ١٩٦٠، ورغم أنه من المبكر معرفة طبيعة تأثير الانقلاب الحاصل في الغابون على النفوذ الفرنسي هناك، إلا أن ردة الفعل الأولى للخارجية الفرنسية والمدین بشدة لما حصل، يوحى مبدئياً بأن المسار القادم لا يخدم مصالح فرنسا وهو توجه سائد في معظم الانقلابات التي قادتها نخب عسكرية في غرب ووسط أفريقيا والمعادية للتواجد والنفوذ الفرنسي التقليدي في هذه المناطق والذي ينظر إليه من طرف الكثير على أنه أحد الأسباب المباشرة لهذه التحولات بسبب مساهمته عبر جوهرة الاستعماري القائم على سلب الثروات في غياب التنمية في هذه الدول.

في باقي المواقف الدولية دعت وزارة الخارجية الامريكية قادة الانقلاب إلى الافراج عن الرئيس المعزول وحكومته وعودة المؤسسات الدستورية المتوقفة، ورغم هذا الرفض الأمريكي للانقلابات العسكرية والتحولات غير الدستورية الجارية في عموم أفريقيا، إلا أن حساباتها الاستراتيجية لن تخرج عما جرت عليه مواقفها تجاه باقي حالات الانقلاب

في غرب ووسط أفريقيا وأخرها في النيجر. فالموقف الأمريكي سيتحرك بعيداً عن نظيره الفرنسي الذي يبدو أن الأحداث تدفعه للفظ أنفاسه الأخيرة، في حين أن ما يحرك الموقف الأمريكي هو المخاوف المتصاعدة من نمو النفوذ الروسي وبدرجة أكبر الصيني الساعي لاستغلال هذه الأحداث من أجل ملء الفراغ الناجم عن تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المناطق، وهو ما يفسر هذا التباين بين الموقفين الأمريكي والفرنسي والذي انعكس على تصور كل طرف في تسوية وطريقة التعامل مع موجة الانقلابات، والغابون ليس بالاستثناء في هذا السياق.

أما فيما يخص باقي المواقف الدولية فلم تخرج في معظمها عن مواقفها تجاه باقي حالات الانقلابات العسكرية الجارية في شكل نموذج من المحاكاة المتسارع بين دول غرب ووسط أفريقيا، الخاسر الأكبر فيها هي فرنسا، في حين ليس من المعروف في ظل التحولات الجارية حالياً حدود وطبيعة التوازنات الدولية في هذه المناطق، ولكن في كل الأحوال فإن المنطقة أمام حقبة تاريخية جديدة عنوانها الأبرز: أفول النفوذ الفرنسي في غرب ووسط أفريقيا.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع